الشمول المالي

أ.د/ سهير محمود معتوق[1] أ.د/ إيمان حسن على[2] هناء محمود سيد[3]

ملخص البحث

يشكل القطاع المالي اهمية كبيرة للاقتصاد فهو يوفر الموارد المالية اللازمة لذلك تناول هذا البحث اهمية الشمول المالي وذلك من خلال التحليل النظري حيث استخدمنا في هذا البحث الاسلوب النظري التحليلي من خلال التعرف علي مفهوم الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي كما تناول البحث محددات الشمول المالي وركائزه واثارة ومؤشرات قياسه كما خلص البحث الي انه لقياس الشمول المالي هناك ثلاثة مؤشرات هي الاختراق الجغرافي والسكاني والمصرفي.

وقد انتهي هذا البحث الي ضرورة توفير الخدمات المالية للوحدات الاقتصادية من الاسر الفقيرة او التي تسكن في الاماكن النائية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث ان ادراج هذه الوحدات الاقتصادية له اثر هام وايجابي على الاداء الاقتصادي للدولة وهو ما دفعنا الي قبول فرضية الدراسة والتي تنص علي ان للشمول المالي اثر هام وايجابي علي الاداء الاقتصادي فهو كما راينا يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي.

[1] أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان
[2] أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان
[3] مدرس مساعد بمعهد القاهرة العالي للهندسة وعلوم الحاسب والادراة

1- مقدمة البحث

تسعي العديد من الدول الى تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للاسر والشركات ذات الدخل المنخفض كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية، فالشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

فتوفير الخدمات المالية ييسر أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين ، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

1/1- مشكلة البحث

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي فبعد مرور مايزيد عن 700 عام منذ ظهور أول بنك فى العالم نجد ان اكثر من نصف البالغين فى العالم مستبعدين ماليا ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بصفة عامة ومصر بصفة خاصة من اعلى نسب العالم فى الاستبعاد المالي كما تتفاقم المشكلة بين الجنسين والفئات العمرية والمناطق الجغرافية فى الدولة. لذلك تسعي الكثير من الدول الى تعزيز الشمول المالي اى زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للاسر والشركات ذات الدخل المنخفض كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية وهذا يثير تساؤل هل زيادة مستوي الشمول المالي يحسن من اداء الاقتصاد.

2/1- أهمية البحث

تنبع اهمية الدراسة من اهمية الشمول المالي وما ينتجه من نتائج جيدة على الاقتصاد حيث ان تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس ايجابيا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة وعلى

النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الاقتصادى والمالي من جهة اخرى ولهذه الاسباب تلقي قضايا المستبعدين ماليا اهمية بالغة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية فى معظم الدول حيث تسعي هذه المؤسسات لتحسين انتشارها من خلال الوصول الى عدد اكبر من الشرائح فى المجتمع وتطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف الفئات.

3/1- فرضية البحث

تسعى الدراسة إلي اختبار الفرضية التالية: "يؤثر الشمول المالي تأثيرا ايجابيا علي الاداء الاقتصادي"

4/1- هدف البحث

يهدف البحث إلي اختبار مدى صحة او خطأ الفرضية السابقة وذلك من خلال التعرف علي مفهوم الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي واسباب ذلك الاستبعاد وركائز الشمول المالي واثاره ومحدداته ومؤشرات قياسه. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تطلب الأمر دراسة الأهداف الفرعية التالية:-

1- الشمول المالي والاستبعاد المالي
2- ركائز الشمول المالي
3- اثار الشمول المالي
4- محددات الشمول المالي
5- مؤشرات قياس الشمول المالي

5/1- منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي deductive Approach في دراسة الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي وركائز الشمول المالي ومحدداته واثاره ومؤشرات قياسه.

2- الشمول المالي (financial inclusion) والاستبعاد المالي (financial exclusion)

هناك العديد من المساهمات التى اشارت الى مدى اهمية تاثير تطوير القطاع المالي على الاقتصاد حيث تمت دراسة طبيعة ومدى الشمول المالي كما تم دراسة الاستبعاد المالي واسبابه من قبل عدد كبير من الباحثين وبطرق مختلفة، ومن هذه المساهمات التي بدات بواسطة (Gerschenkron) الذي اشار الى العلاقة بين تطوير القطاع المالي واداء الاقتصاد عام 1962.[1]

1/2- مفهوم الاستبعاد المالي

لقد تم استخدام مصطلح الاستبعاد المالي لاول مرة عام 1993من قبل Leyshon and thrift حيث تناولت دراستهما اثر اغلاق عدد من فروع احد البنوك على امكانية وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفى عام 1999 حدد كلا من kempson and whyley معنى الاستبعاد المالي الذى يشير الى الاشخاص الذين استبعدوا من الحصول على الخدمات المالية السائدة مثل حسابات البنوك وبطاقات الائتمان وخدمات التامين. ووفقاً للمفوضية الأوروبية (European Commission) فإن الاستبعاد المالي هو: عملية يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول إلى أو استخدام الخدمات والمنتجات المالية السائدة الملائمة لاحتياجاتهم والتي تمكنهم من أن يعيشوا حياة اجتماعية عادية في المجتمع الذي ينتمون إليه.[2]

وهناك مجموعة من العقبات او الاسباب التي قد تؤدى الى الاستبعاد المالي، منها أسباب تتعلق بجانب العرض وأسباب تتعلق بجانب الطلب .وفيما يلي شرح موجز لهذه الأسباب:

[1] Besley T., Burchardi K., and Ghatak M., (2018), "The Gains from Financial Inclusion: Theory and a Quantitative Assessment", ESRC-DFID growth research program for financial support, p.4.

[2] Garg S, Agarwal P., (2014), "Financial Inclusion in India – a Review of Initiatives and Achievements", IOSR Journal of Business and Management, Volume 16, Issue 6, PP 52-61 .

اولا: اسباب تتعلق بجانب العرض

ان الاسباب المتعلقة بجانب العرض تعني فشل السوق او حكومات الدول فى توفير الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وفى الوقت المناسب للفقراء وذوي الدخل المنخفض سواء من خلال المؤسسات التابعة لها (البنوك الريفية أو المحلية)، أو من خلال إصدار التشريعات والقوانين او السياسات التي تيسر إمكانية حصول هذه الشريحة من العملاء على الخدمات المالية حيث ان إزالة الحواجز المادية والبيروقراطية والمالية يمكن ان يؤدى الى توسيع استخدام الحسابات الرسمية.[1]

وفيما يلي عرض اسباب عدم استخدام الخدمات المالية والتى تتعلق بجانب العرض وهى تشمل مجموعة من الحواجز التى قد تكون:

حواجز جغرافية: تشمل الحواجز الجغرافية الحد من الوصول المادى الناتج عن عدم وجود مؤسسات مالية رسمية بالقرب من العملاء الفقراء ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية النائية، حيث لا تتوفر التسهيلات المالية على مسافة معقولة مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية.

حاجز التمييز بين الافراد: يشير هذا الحاجز الي عدم وجود المنتجات المناسبة للاسر الفقيرة حيث ترى المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص أن التعامل مع الفقراء والشرائح من ذوي الدخل المنخفض يحقق لها أرباحا متدنية في حين أن تعاملها مع العملاء الأغنياء من ذوي الدخل المرتفع يحقق لها أرباحاً مرتفعة.

حاجز المعلومات: قد يتعرض الافراد الى نقص المعرفة بشان المنتجات والاجراءات التى تقدمها المؤسسات المالية، او قد لا تتلائم هذه الخدمات والاجراءات مع متطلبات ذوى الدخل المنخفض (كالتكلفة، وشروط التمويل، واجراءات السداد، واستخدام مبلغ التمويل).

ثانيا: اسباب تتعلق بجانب الطلب:

يتعلق جانب الطلب بالافراد او السكان حيث يتجه بعض العملاء الى طلب الخدمات المالية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود فوائد اكثر من حيث التكلفة فقد تكون تكلفة الحصول على الخدمات المالية من القنوات غير الرسمية اقل، او سبل الراحة التى توفرها المؤسسات المالية غير الرسمية للافراد او مدى الثقة بالمؤسسات المالية يؤثر فى حجم الطلب على المؤسسات المالية، او الروابط

[1] Kunt Asli D., and Klapper L., (2012), "Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database", The World Bank,Development Research Group,Finance and Private Sector Development Team, WPS6025, p.p. 3,5

الثقافية التى تتعلق بعادات الافراد. كما ان الخدمات غير الرسمية تتطلب مستندات اقل ويشمل جانب الطلب ايضا على مجموعة من الحواجز التى تتمثل فى:

حاجز انخفاض الفطنة المالية: ويتكون حاجز انخفاض الفطنة المالية لدى ذوى الدخل المنخفض بسبب الدخل المنخفض وضعف الانضباط المالي الذى ينتج عنه الجهل وعدم المعرفة بوجود خدمات مالية او مؤسسات مالية تقدم لهم خدمات توفر لهم احتياجاتهم.

حـاجز نفسـي: يشـمل الحـاجز النفسـي الخـوف مـن مـوظفي المؤسسـة الماليـة، والهياكـل الوظيفيـة، والمنتجـات الماليـة المعقدة ، وغيرهـا) وقـد يكـون الافـراد غيـر نشيطين اقتصـاديا ممـا يـدفعهم الـى عـدم الـدخول فـى انشـطة اقتصـادية تحتـاج الـى تمويل.[1]

2/2- مفهوم الشمول المالي

إن الشمول المالي هو "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم والتي يتم تقديمها وذلك بطريقة مسؤولة ومستدامة وذلك كما عرفه البنك الدولي عام 2008.[2]

كما عرفه Minakshi R, (2009) على انه "اتاحة الخدمات المالية للقطاعات المحرومة منها فى المجتمع وذلك فى الوقت المناسب".[3]بينما يعرف البنك الدولى الشمول المالي فى تقريره الصادر للعام 2014 حول مؤشرات الشمول المالي على انه "نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان"، والشمول المالي له ابعاد متعددة تعكس مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الممكنة مثل حسابات المدفوعات والتوفير والائتمان والتامين والمعاشات، التي يمكن تقديمها بشكل مختلف للافراد والشركات.[4]

---

[1] Ramji M., (2009), " Financial Inclusion in Gulbarga:Finding Usage in Access", Institute for Financial Management and Research, Working Paper Series No. 26, p.6

- مجدى الامين نورين، (2015)، "الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول"، دار المنظومة، العدد 77، ص9

[2] World bank, (2018), http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

[3] Minakshi Ramji, (2009), " Financial Inclusion in Gulbarga:Finding Usage in Access" opp.cit

[4] World bank, (2014), "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014, Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative, p.15

وبذلك يمكن مما سبق استنتاج ان الشمول المالي: هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك. ويشمل هذا التعريف على الابعاد الاساسية التالية:

أولاً : يشير الشمول المالي إلى ان العميل لديه إمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية الرسمية ، فمن خدمات الائتمان والادخار البسيطة إلى خدمات مالية أكثر تعقيدًا مثل التأمين والمعاشات.

ثانياً : يعني الشمول المالي أن العملاء يمكنهم الوصول إلى أكثر من مزود او مانح للخدمات المالية ، مما يضمن مجموعة متنوعة من الخيارات التنافسية.

3- ركائز الشمول المالي

يقوم الشمول المالي على توفير خدمات مالية ميسرة لجميع المواطنين وطبقا ل Karaikudi يرتكز الشمول المالي على ستة ركائز تتمثل في: امكانية الوصول للتسهيلات المصرفية، برنامج محو الامية المالية، تقديم الحسابات المصرفية الأساسية، توفير الأئتمان الجزئي، التامين الجزئي، برامج معاشات القطاع غير المنظم وفيما يلي شرح موجز لهذه الركائز.

1/3 امكانية الوصول للتسهيلات المصرفية

ان الركن الأول والأساسي للشمول المالي هو توسيع شبكة البنوك في الدولة للوصول إلى الشرائح السكانية المستبعدة مالياً، ويتم ذلك من خلال رسم خرائط لكل منطقة من مناطق الخدمة الفرعية (SSA) التي تلبي احتياجات 1000 – 5000 أسرة بشكل يتيح لكل اسرة الوصول إلى الخدمات المصرفية خلال 5 كيلومترات.

كما ان توفير انظمة الدفع الرقمية يؤدى الى توسيع الحسابات والخدمات المالية حيث ان صناعة المدفوعات التقليدية تتطلب تكاليف عالية واستثمارات كبيرة في البنية التحتية مما ادى الى تركز الاسواق وارتفاع رسوم الخدمات المالية، حيث ان توفير معظم خدمات الدفع التقليدية باستخدام البنية التحتية التقليدية مثل الفروع والوكلاء يؤدى الى مزيد من

التكاليف، كما ان تشغيل خدمات الدفع من قبل الشركات التي تتمتع بحصة كبيرة فى السوق يؤدى الى الحفاظ على مستوى عالي من الرسوم.[1]

2/3 برنامج محو الامية المالية Financial Literacy programme

هناك حاجة إلى محو الأمية المالية او كما يطلق عليه البعض (التثقيف المالي) financial literacy في كلاً من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فتزايد عدد وتعقيد المنتجات المالية، واستمرار التحول في المسؤولية عن توفير الضمان الاجتماعي من الحكومات والمؤسسات المالية للأفراد ادى الى زيادة الحاجة الى زيادة المعرفة المالية. ومن هنا تاتي اهمية الركيزة الثانية للشمول المالي وهى اعداد الناس للتخطيط المالي والحصول على الائتمان حيث يجب ان يكون الناس على دراية بمزايا الوصول الى النظام المالي الرسمي و والمدخرات والائتمان و اهمية الدفع فى الوقت المناسب وبناء تاريخ ائتماني جيد، وذلك لتمتد الخدمات المالية لمستوى اكثر شمولاً، حيث يعتبر محو الأمية المالية مهمة مساعدة لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية والاستقرار المالي.

والتعليم المالي قد عرفته منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والشبكة الدولية للتعليم المالي بانه "العملية التي يقوم من خلالها المستهلكين او المستثمرين الماليين بتحسين فهمهم للمنتجات المالية، والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والارشادات والنصائح الموضوعة من قبل الجهات المعنية".[2]

اما محو الامية المالية فهو: القدرة على الإلمام بالخدمات المالية وفهم منتجات السوق المالية، والمخاطر من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، اى انه يشير إلى القدرة على إصدار أحكام مستنيرة واتخاذ قرارات فعالة بشأن استخدام وإدارة الأموال. فالمعرفة المالية تعتبر شرط هام للعمل بفعالية في المجتمع الحديث. ويجب على المؤسسات والهيئات التنظيمية أن تلعب دور هام فى عملية محو الامية المالية فيجب عليها ان تقوم بالدعم المالي، وتنمية الموارد المالية داخلها، ودعم لقطاعات

[1] Patwardhan A., Singleton K., and Schmitz K., (2018), "Financial Inclusion in the Digital Age", international finance corporation and stanford business, p.p.13-15.

[2] ايه محمد ابو زيد، (2015)، "الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي"، البنك المركزى المصري، المعهد المصرفي المصري، مطبوعات المعهد1، ص-ص. 6-8.

تعليمية محددة، وتقديم خبرات الخدمات المالية، والعمل مع الشباب، وتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وادخال الموظفين فى الخدمات المالية.[1]

3/3 تـوفير الحسـابات المصـرفية الاساسـية Providing Basic Banking Accounts

ان الركيـزة الثالثـة للشـمول المـالي هـى تـوفير الحسـابات المصـرفية الاساسـية لجميـع المـواطنين حيـث يتـيح الحسـاب المصـرفي تلقـي الامـوال ودفـع الفـواتير فهـو يسـاعد فـى الحصـول علـى الاجـور والمعاشـات التقاعديـة ومـع ذلـك قـد يكـون هنـاك أفـراد لـديهم حسـابات مصـرفية متعـددة او حسـابات غيـر معلـن عنها.

4/3 توفير الائتمان الجزئي Micro Credit availability

وفقا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء the Consultative Group to Assist the Poor (CGAP) فان التمويل الجزئي هو توفير الخدمات المالية الاساسية للفقراء (ذوى الدخل المنخفض) الذين يفتقرون الى امكانية الوصول الي الخدمات المصرفية، وبالنسبة للمفوضية الاوروبية فان معني الائتمان الجزئي ينفصل عن فكرة الفقر التي تتضمنها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فهو قرض يتم تقديمه لدعم تطوير العمل الحر والمشاريع الصغيرة التى لها اثار اقتصادية تتمثل فى خلق انشطة تولد دخل وخلق فرص عمل وتنمية المشاريع الصغيرة، واثار اجتماعية تتمثل في الحد من الاقصاء الاجتماعي وزيادة الشمول المالي للافراد، لذلك فان توفير الائتمان الجزئي وإنشاء صندوق ضمان الائتمان لتغطية التخلف عن السداد في هذه الحسابات هو الركيزة الرابعة للشمول المالي.[2]

5/3 توفير التامين الجزئي Micro Insurance

التـامين الجزئـي هـو حمايـة ذوى الـدخل المـنخفض مـن مخـاطر محـددة فـى مقابـل مـدفوعات لاقسـاط التـامين التـى تتناسـب مـع احتمـالات وتكلفـة المخـاطر

[1] Ramakrishnan R., (2012), "Financial Literacy and Financial Inclusion", Swabhiman-Inclusive Growth and Beyond conference , Mumbai, India, p.p.2, 13.

[2] Joana, Vieira R., (2015), " Microcredit and Economic Development: Entrepreneurship Or Self-Employment?", Master of Science in Business Administration, ISCTE Business School, Departament of Marketing, p.p.16-18.

التي تنطوى عليها فهو مناسب للاشخاص ذوى الدخل المنخفض من حيث الاقساط والشروط والتغطية والتسليم فالافراد ذوي الدخل المنخفض يتسمون بالحياة فى المناطق الريفية النائية والتى تتطب قناة توزيع مختلفة لمنتجات التامين، وغالبا ما تكون هذه الفئة غير ملمة بمنتجات التامين لذلك تكون فى حاجة الى طرق مختلفة فى التسويق ، كما تكون المخاطر اكبر بالنسبة لمنخفضى الدخل عن الافراد ذوى الدخل المرتفع.[1]

6/3 برامج معاشات القطاع غير المنظم

ان الركيزة السادسة تتمثل فى تامين دخل لكبار السن وذلك لتشجيع العمال على الادخار للاستفادة منه عند كبر سنهم، وهو نظام معاشات تقاعدية مشترك بين الحكومة والافراد.[2]وهناك بعض المزايا المرتبطة بنظام المعاشات غير المنظم وهي:

1. انها تعتبر ضمان للمستقبل فهي تقدم مستقبل مضمون لاي شخص يساهم فى هذا البرنامج حيث سيتم القضاء على الاحباطات المرتبطة بكبر السن والتقاعد.
2. حصول الاسرة على المال بعد سن التقاعد فبعد سن التقاعد لن يستطيع العائل القيام باى عمل اقتصادي وعندها يكون هذا البرنامج قادر على تلبية الاحتياجات النقدية له.
3. حاجة الافراد بعد التقاعد الى الراحة فهم يجدون صعوبة فى الحصول على المال اللازم بالعمل فى هذا السن.[3]

4- اثار الشمول المالي

للشمول المالي تاثير هام على النشاط الاقتصادى حيث ان تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس ايجابيا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة وعلى النمو

[1]Allianz A., Gtz A., (2006), "Microinsurance: Demand and Market Prospects", federal ministry for economic cooperation and development, india, p.4.

[2] Karaikudi, tamil N, (2015), "Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion – an Empirical Study with Special Reference to Canara Bank", indian journal of research-paripex, Volume.4, Issue : 9, p-p.183-184.

[3] William A., Baanni, Shaibu A., and others, (2015), "factors influencing informal sector workers contribution to pension scheme in the tamale metropolis of ghana", Journal of Asian Business Strategy, Volume 5, Issue 2, 2015, p.44.

الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الاقتصادى والمالي من جهة اخرى ولهذه الاسباب تلقي قضايا المستبعدين ماليا اهمية بالغة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية فى معظم الدول حيث تسعي هذه المؤسسات لتحسين انتشارها من خلال الوصول الى عدد اكبر من الشرائح فى المجتمع وتطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف الفئات.[1]وفيما يلي نعرض اثار زيادة مستويات الشمول المالي:

1/4 اثر زيادة مستويات الشمول المالي على الفقر

يؤثر الشمول المالي على الفقر بشكل ملحوظ حيث تؤدى الزيادة بنسبة واحد بالمائة فى أجهزة الصرف الآلي النشطة إلى زيادة قدرها 0.0082 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدى الى انخفاض مستوى الفقر، وتحسن مستوى المعيشة داخل الدولة من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ولكن معظم أجهزة الصرف الآلي في الاقتصاد النامي عفا عليها الزمن وبالتالي تحتاج إلى تحديث تكنولوجي ليكون لها تأثير كبير في المناطق الريفية. لذلك يجب ان تركز الجهات المعنية على الحد من الفقر من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية التي ستعزز الخدمات المصرفية.[2]

وقد أظهرت الدراسات أن زيادة مستويات الشمول المالي من خلال زيادة عدد الافراد المشمولين ماليا سيعزز من قدرة الافراد على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.[3]

2/4 اثر زيادة مستويات الشمول المالي على النمو الاقتصادي

هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادى فكلما زادت مستويات الشمول المالي زادت مستويات النمو

[1] Blaise G., (2016), "Measures of financial inclusion – a central bank perspective" , Irving Fisher Committee on Central Bank Statistics, IFC, p.15.

[2] Williams, Harley T., (2017), "role of financial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy", Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Vol. 7 Issue 5, p.265

[3] معهد الدراسات المصرفية، (2016)، "الشمول المالي"، اضاءات مالية ومصرفية، الكويت، ص ص.1-3.

الاقتصادى والعكس صحيح، حيث يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية فى الدولة، كما يساهم التوسع فى استخدام الخدمات المالية و سهولة الوصول اليها فى انتقال المزيد من المنشات الصغيرة من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي وهو ما يساهم فى زيادة مستويات النمو الاقتصادي.[1]

ويمكن تحسين الشمول المالي والنمو الاقتصادى فى ان واحد وذلك للوصول الى نمو شامل ومستدام من خلال تشجيع السياسات والاصلاحات التى تعزز الطلب على الخدمات المالية وكذلك تكثيف الخدمات المالية وهو ما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار.[2]

3/4 اثر زيادة مستويات الشمول المالي على الاستقرار المالي

إن الاستقرار المالي يحدث عندما يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية او تضعف تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة".حيث أن هناك علاقة قوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة ماليا على الخدمات المالية الرسمية بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة وهو ما يساهم فى رفع مستوى المعيشة مما يؤدى الى وجود قطاع عائلي وقطاع اعمال صغير اكثر قوة من خلال التنمية المالية التى تدعم الاستقرار المالي.[3] كما يتضح وجود علاقة متبادلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الأخر فقد ساعد الابتكار التكنولوجي الذي يخفض تكاليف المعاملات ويؤدى الى رفع معدلات النمو وتقليل الفقر على زيادة

[1] معهد الدراسات المصرفية،(2016)، "الشمول المالي" مرجع سبق ذكره، ص.3.

[2] Arnold G., Gourene Z., and Mendy P., 2017, "Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach", Munich Personal RePEc Archive, MPRA, MPRA Paper No. 82251, p.8

[3] Morgan Peter J., (2014), "Financial Stability and Financial Inclusion", Asian Development Bank Institute ADBI, Working Paper Series, No. 488, p.13.

استثمارات القطاع الخاص وجذب رؤوس الاموال الاجنبية مما ساهم فى تحقيق الاستقرار المالي.[1]

ومن هنا يتضح ان الاستقرار المالي يعمل كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة كما ان هناك صعوبة فى تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار فى النظام المالي فى حين انه يصعب تحقيق الاستقرار المالي فى نظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا واقتصاديا.[2]

4/4 اثر زيادة مستويات الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي

من اهم مظاهر زيادة مستويات الشمول المالي دمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي والذى لا يتعامل نهائيا مع البنوك العاملة فى السوق المصرفي من خلال الخدمات المصرفية مما يشجع هذا القطاع الغائب عن السوق بمحض ارادته ان يسارع للاستفادة من حزمة المزايا والخدمات التي يوفرها الاقتصاد الرسمي، كما ان دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الرسمي يخلق فرص عمل لمواجهة البطالة وتقليل حجم تداول النقود وتكلفة اصدارها وفى ذلك حماية المجتمع من اخطار التداول النقدى وما ينتج عنه من فساد مالي واداري.[3]

5/4 اثر زيادة مستويات الشمول المالي على ريادة الاعمال

يؤثر الشمول المالي على ريادة الاعمال بشكل كبير حيث ان حصول الشباب الاصغر سنا على الخدمات المالية له اثر ايجابي كبير على على قدرتهم على بدء مشاريعهم الخاصة، كما ان حصول الشباب على الخدمات المالية فى سن مبكر يمكنهم من اثبات انفسهم ماليا من خلال تكوين سجل مالى خاص بهم، كما ان الوصول المبكر إلى الخدمات والمنتجات المالية الأساسية له أهمية خاصة بالنسبة للشباب الذين يعيشون في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل حيث ان العمل الحر وريادة الأعمال غالباً ما

[1] Alfred H., and Jansen S., (2010), "Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues", Asian Development Bank Institute , ADBI Working Paper Series, No. 259, p.25.

[2] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (2015)، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، صندوق النقد العربي، ص ص.4،3

[3] احمد عاطف عبدالرحمن، (2018)، "الشمول المالي والتقدم الاقتصادى"، مجلة المال والتجارة، مصر، ص.2.

يكون الخيار الثاني الأفضل إذا لم يتمكنوا من العثور على وظيفة وبذلك يكون الشمول المالي وسيلة فعالة لمساعدة الشباب في خلق عمل لأنفسهم عندما لا يستطيعون العثور على عمل عبر الوسائل التقليدية[1].

6/4 اثر زيادة مستويات الشمول المالي على فعالية المؤسسات المالية

ان زيادة مستويات الشمول المالي داخل الدولة تكون نتيجة الى توفر مؤسسات مالية فعالة وكفء، كما ان هناك علاقة متبادلة بين زيادة مستويات الشمول المالي وفعالية المؤسسات المالية حيث ان المؤسسات المالية الفعالة هى مصدر من مصادر تعزيز الشمول المالى وهى فقط التي تعزز فعالية السياسة النقدية وذلك لأنها تشجع الأفراد على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية التى تساعد على تحفيز عملية النمو الاقتصادى حيث انها تساهم فى تقديم حوافز مناسبة للمشروعات الاكثر انتاجية كما انها تساهم فى إنشاء هيكل ثابت يزيد الثقة بين العميل ومقدم الخدمة المالية مما يقلل من عدم اليقين فى المؤسسات المالية وهناك نوعين من الكفاءة:

1. الكفاءة الفنية التى تعزز الكفاءة التخصيصية
2. الكفاءة الاجرائية التى تساهم فى تقليل التكلفة وزيادة دقة استخدام الخدمات المالية

ويتضح مما سبق ان الدول تحتاج الى نوعين من المؤسسات المالية لتحفيز الشمول المالي بها:

1. المؤسسات المالية التى تعزز التبادل من خلال خفض تكاليف المعاملات وتعزيز الثقة بين مقدم الخدمة المالية والعميل
2. المؤسسات المالية التى تحفز الدولة على حماية الملكية الخاصة بدلا من مصادرتها وذلك لتشجيع عملية النمو الاقتصادي.[2]

[1]Angela C., and Sergio A.,(2017), "A Simultaneous Model of Youth Entrepreneurship and Financial Inclusion Across Developing Countries", 2017 Southern Regional Science Association Conference and the 2016 Illinois Economic Association meetings, P.18

[2] Swamya, V., (2018), "Reforms in Institutional Finance for Inclusive Growth in India", Institutions and Economies, India, Vol. 10, No. 1.pp 56,57

-5- محددات الشمول المالي

هناك العديد من المحددات التى تؤثر على امتلاك حساب فى مؤسسة مالية، حيث ان امتلاك حساب او الادخار او الاقتراض من مؤسسة مالية يكون اكثر بالنسبة للافراد الاغنياء، والاكثر تعليما، وكبار السن، والمقيمين فى الحضر، والموظفين، كما ان هناك محددات اخرى تحول دون الوصول الى الشمول المالي تتمثل فى مستوى الدخل والتعليم اللذان يؤثران على الاختيار بين الائتمان الرسمي والائتمان غير الرسمي ومحو الأمية المالية التى تعتبر كمحددات لعملية اتخاذ القرار سواء بالادخار او الاقتراض او فتح حساب فى مؤسسة مالية ويمكن تقسيم محددات الشمول المالي الى:

1/5 محددات رئيسية للشمول المالى

ان المؤشرات الرئيسية للشمول المالي تتمثل فى الحساب الرسمي والادخار الرسمي والائتمان الرسمي وجميع الخصائص الفردية التي لها علاقة كبيرة بالشمول المالي حيث ان من العوامل الاساسية فى عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية هى الدخل والتعليم والنوع والعمر حيث ان:

1. العمر : يؤثر العمر تاثيرا ايجابيا على الشمول المالي فكلما تقدم الفرد فى العمر كلما زاد احتمال ادراجه ماليا
2. الدخل : حيث ان زيادة الدخل ترتبط ايجابيا بزيادة الادراج المالي فكلما زاد دخل الفرد زاد احتمال حصوله على حساب فى مؤسسة مالية فالدخل يؤثر طرديا على مستوى الشمول المالي فكلما زاد دخل الفرد زاد مستوى الشمول المالي وبذلك تنخفض فرص الفقراء فى امكانية ادراجهم فى النظام المالي الرسمي

1. الجنس : باختلاف نوع الفرد تختلف درجة ادراجه فالرجل لديه فرصة اكبر فى الادراج المالي، ولكن الاناث لديها فرص اقل لتصبح مشتملة ماليا وذلك لانخفاض احتمالية امتلاكها لحساب رسمي مما يقلل من فرص الادخار والاقتراض للاناث من المؤسسات المالية الرسمية ومن هنا نجد ان خصائص الفرد تؤثر على الشمول المالي.
2. التعليم : يرتبط التعليم ارتباطًا إيجابيًا بجميع مؤشرات الشمول المالي حيث يرتبط التعليم الثانوي والتعليم العالي بعلاقة ايجابية بالنسبة

للمؤشرات الثلاثة للشمول المالي، حيث يتمتع المتعلمون بمزايا اكبر حيث ان لديهم تعاملات مع الخدمات المالية لذلك يؤثر التعليم بطريقة ايجابية على زيادة مستويات الشمول المالي وتزداد المزايا كلما زاد مستوى التعليم.[1]

2/5 محدد الاستبعاد المالي

ينقسم الاستبعاد المالي الى استبعاد طوعي واستبعاد اجبارى للشمول المالي، حيث يتمثل الاستبعاد الطوعي للشمول المالي فى عدم امتلاك الفرد لحساب بسبب نقص المال او لاسباب ثقافية وهى حواجز طوعية اى ذاتية الاستبعاد، اما الاستبعاد الاجباري فيتمثل فى المسافة والتكلفة العالية ومتطلبات التوثيق وغياب الثقة وهى حواجز لا ارادية وكلا من هذه الحواجز يؤثر على الشمول المالي تاثيرا مختلفا على حسب العمر والدخل والجنس والتعليم، ومن هنا نجد ان الاستبعاد المالي يتمثل فى ارتفاع التكلفة وانخفاض الدخل ونقص المعلومات و من العوائق التى تحول دون امتلاك حساب رسمي نجد ان الاناث تواجه عقبات كبيرة وتقل هذه العقبات عندما تزداد نسبة التعليم للفرد، اما الدين فلا يعتبر عائقا عند الحصول على حساب مالي رسمي حيث ان البنوك الاسلامية تشجع الشمول المالي من خلال توفير الخدمات وباقل تكلفة.[2]

3/5 محددات تتعلق باستخدام الخدمات المصرفية المتنقلة

تختلف طبيعة الخدمات المصرفية المتنقلة باختلاف الافراد الذين يستخدمونها حيث ان استخدام الخدمات المصرفية المتنقلة يكون اكثر سهولة بالنسبة للافراد الذكور المتعلمين، فالمال المتنقل لا يساعد النساء فى

[1]Transition report, (2016), " Transition for all: equal opportunities in an unequal world", P.65.

[2] Hassan, Shihadeh F., (2018), "How individual's characteristics influence financial inclusion: evidence from MENAP", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 11 Issue: 4, pp.19-21

ان تكون مشمولة ماليا وايضا كلما زادت درجة تعلم الفرد زادت قدرته على التعامل مع الالات الالكترونية. [1]

4/5 محدد الاستقلال المالي

ان الشمول المالي يعنى ادراج الفئات الفقيرة ومن هم 15 عاما فما فوق ماليا كما نلاحظ ان الاستقلال المالي مرتبط بالشباب حيث انه يكون صعب لفئة الشباب وذلك عند مواجهة معدّلات بطالة مرتفعة ووظائف غيرِ مستقرة فى الدولة وبطالة الشباب مكلفة كثيرا للمجتمعات، وتتطلب تغييرا رئيسيًّا في السياسات بشأن فرص العمل والسياسات المالية لذلك يجب توفير فرص العمل للشباب لجعل البطالة بين الشباب مستقرة وزيادة معدل الاستقلال المالي.[2]

6- قياس الشمول المالي

لقياس الشمول المالي هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم فى قياس الشمول المالي وهى كالتالي:

1/6 مؤشر متعدد الابعاد للشمول المالي (IFI)
a multidimensional Index of Financial Inclusion

هو مؤشر يجسد معلومات حول الابعاد المختلفة للشمول المالي، وهو يضم االافراد داخل النظام المصرفي وتوافر الخدمات المالية للمستخدمين، واذا كانت مستخدمة فعليا.[3] فهو مؤشر يقيس مدى شمولية القطاع المالي فى الدولة يتم تاسيسه كمؤشر متعدد الابعاد يضم معلومات عن مختلف

[1] Alexandra Z., Weill L., (20016), "The determinants of financial inclusion in Africa", Review of Development Finance, vol,6. p.p.47-53.
-Akudugu, Mamudu A., 2013, "The Determinants of Financial Inclusion in Western Africa: Insights from ghana", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.8, p.5.

[2] احمد الهنداوى و اسيل العوضي واخرون ، (2016)، "الشباب وافاق التنمية الانسانية فى واقع متغير"، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016، صادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي والمكتب الاقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، ص.25.

[3] Akhil D., 2013, "Financial Inclusion: Issues and Challenges", Akgec International Journal Of Technology, Vol. 4, No. 2, pp. 58-59.

جوانب الشمول المالي مثل مدى الانخراط داخل القطاع المصرفي، مدى توافر الخدمات المصرفية، ومدى استخدامها وتتراوح قيمة مؤشر IFI بين الصفر والواحد الصحيح حيث يشير الصفر الى الاستبعاد المالي الكامل اما الواحد فيشير الى الشمول المالى الكامل، حيث طورت (Sarma) عام 2008 طريقة لحساب مؤشر الشمول المالى IFI وذلك لابعاد متعددة للشمول المالي وذلك استنادا لتوافر البيانات القابلة للمقارنة حيث قامت الباحثة بحساب قيمة IFI باستخدام الثلاثة ابعاد الاساسية للشمول المالي وهى مدى امكانية الوصول للخدمات المصرفية و مدى وفرة الخدمات المصرفية و مدى استخدام الخدمات المصرفية.

وقد تم قياس امكانية الوصول للخدمات المصرفية من خلال مدى الانخراط داخل القطاع المصرفي الناتج عن عدد الحسابات المصرفية (عدد الحسابات المصرفية لكل الف نسمة)، اما التوافر الذى يقيس مدى توفر الخدمات المصرفية فتم قياسه من خلال عدد فروع البنوك وعدد اجهزة الصرف الالي لكل 100,000 نسمة، وقد تم قياس بعد الاستخدام الذى يقيس مدى استخدام الخدمات المصرفية من خلال حجم الائتمان بالاضافة الى الايداع وذلك بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.[1]

2/6 المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Global Findex)

(Global Findex) عبارة عن مؤشر اطلقه البنك الدولي فى عام 2011.[2] وهو مجموعة جديدة من المؤشرات التي تقيس كيفية قيام البالغين في 148 دولة بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر. حيث توفر قاعدة بيانات Global Findex بيانات سلسلة زمنية عن استخدام الأفراد للخدمات المالية حيث ان الافتقار الى توافر بيانات عن استخدام القطاع العائلي للخدمات المالية ادى الى صعوبة دراسة العلاقة بين توفير الخدمات المالية والتنمية وهو ما يتميز به مؤشر

[1] Sarma M., and Jesim Pais, 2011, "Financial Inclusion and development", Journal of International Development, New Delhi, India, p.p. 615-617

[2] Asli D., 2015, "The Global Findex Database 2014 Measuring Financial Inclusion around the World", world bank group, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, WPS7255, p.1

Global Findex.[1] وهو مؤشر يقيس كيفية قيام البالغين (الذين يبلغون 15 عامًا فأكثر) في 148 اقتصادًا بالادخار والاقتراض والمدفوعات وإدارة المخاطر من خلال إجراء مسح لأكثر من 150،000 شخص مع خصائص تمثّل 97 بالمائة من سكان العالم البالغين خلال عام 2011.[2]

3/6 مؤشر الشمول المالي (FII) Financial Inclusion Index

يجب ان يعكس بناء مؤشر الشمول المالي مفهوم وخصائص الشمول المالي حيث استخدم Beck, Demirguc-Kunt, and Martinez Peria ثمانية ابعاد سكانية وجغرافية لقياس مؤشر الشمول المالي FII كما قامت Sarma بتاسيس مؤشر الشمول المالي FII على اساس مؤشر التنمية البشرية (HDI) لمقارنة مدى تطور الشمول المالي فى 49 دولة ومع ذلك فان مورد الخدمات المالية فى هذا المؤشر هو واحد حيث ان Sarma لا تاخذ فى الاعتبار التامين والاوراق المالية والخدمات المالية الاخرى، علاوة على ذلك يمكن أيضًا استخدام نسبة الحسابات المصرفية إلى عدد السكان، وحجم الودائع، ونسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى رأس المال لقياس الشمول المالي. ويقوم مؤشر الشمول المالي على ثلاثة ابعاد وهى مدى التغلغل او الاختراق والتوافر والاستخدام، هذا ويشير بعد الاختراق الى مدى توافر المؤسسات المالية والموظفين ويمكن ان يكون احد مؤشرات الشمول المالي ويشمل كلا من الاختراق الجغرافي ومدى دخول السكان فى الخدمات المالية. اما بعد التوافر فيشير الى امكانية الوصول الى نظام مالي شامل لمستخدميه، ويمكن قياس بعد التوفر باستخدام عدد ودائع الادخار للفرد الواحد وعدد القروض للفرد الواحد. وايضا بعد الاستخدام يعني كيفية استخدام نظام مالي شامل من قبل المستخدمين حيث يحتاج الأفراد والمؤسسات الذين يشاركون في الأنشطة المالية اليومية إلى كل من الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى ، مثل التأمين والأوراق المالية. لذلك فان مؤشر الشمول المال FII يتضمن التامين والاوراق المالية.[3]

[1] Kunt, Asli D., and Klapper L., 2012, "Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database", The World Bank, Development Research Group,Finance and Private Sector Development Team, WPS6025, p.p. 3,5

[2] World Bank, 2014, "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014, Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative, p.15

[3] Bao Z., Zhai S., and He J., 2018, "Is the Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance", ProQuest, Vol. 10, Issue. 4, PP. 3-5

-7- النتائج والتوصيات

1/7 النتائج

لقد توصل هذا البحث من خلال الدراسة النظرية للشمول المالي في بعض الدول التي سعت الي تطبيقه والدراسات السابقة الي ان هناك اسباب للاستبعاد المالي تتمثل في الاسباب المتعلقة بجانب العرض التي تعني فشل السوق او حكومات الدول فى توفير الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وفى الوقت المناسب للفقراء وذوي الدخل المنخفض حيث ان إزالة الحواجز المادية والبيروقراطية والمالية يمكن ان يؤدى الى توسيع استخدام الحسابات الرسمية، كما يتعلق جانب الطلب بالافراد او السكان حيث يتجه بعض العملاء الى طلب الخدمات المالية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود فوائد اكثر من حيث التكلفة او سبل الراحة و يرتكز الشمول المالي على ستة ركائز تتمثل في امكانية الوصول للتسهيلات المصرفية، برنامج محو الامية المالية، تقديم الحسابات المصرفية الأساسية، توفير الائتمان الجزئي، التامين الجزئي، برامج معاشات القطاع غير المنظم.

كما ان هناك العديد من المحددات التي تؤثر على امتلاك حساب في مؤسسة مالية، حيث ان التعامل مع المؤسسات المالية يكون اكثر بالنسبة للأفراد الاغنياء، والاكثر تعليما، وكبار السن، والمقيمين في الحضر، والموظفين، كما ان هناك محددات تتمثل في مستوى الدخل والتعليم اللذان يؤثران على الاختيار بين الائتمان الرسمي والائتمان غير الرسمي ومحو الأمية المالية التي تعتبر كمحددات لعملية اتخاذ القرار سواء بالادخار او الاقتراض او فتح حساب في مؤسسة مالية وايضا توصل البحث الي ان هناك فوائد للشمول المالي تتمثل في اثارة الايجابية علي النمو الاقتصادي وتقليل مستوي الفقر ودمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي وهو ما يعني تاثيره الايجابي علي اداء الاقتصاد.

2/7 التوصيات

ان الشمول المالي يعتبر استراتيجية طويلة الاجل ولكن لتحقيق اهدافه يجب ان نضع في اعتبارنا المجالات الرئيسية التي يجب ان نتناولها حيث يجب ان نوفر الوصول الى الخدمات المالية الاساسية مثل الخدمات المصرفية، كما يجب ان يعالج استخدام الخدمات المالية احتياجات الفقراء، وايضا يجب ان يكون المنتج المالي فى متناول اليد، ويجب تعزيز جودة المنتج والخدمات. كما ان التكنولوجيا تلعب دورا مهما فى تعزيز الشمول المالي وذلك لانها تساعد على خفض تكلفة المنتج وتحسن جودة المنتج، كما انها تساعد فى زيادة الخيارات امام العملاء.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- احمد الهنداوى و اسيل العوضي واخرون ، (2016)، "الشباب وافاق التنمية الانسانية فى واقع متغير"، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016، صادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي والمكتب الاقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان.
- احمد عاطف عبدالرحمن، (2018)، "الشمول المالي والتقدم الاقتصادى"، مجلة المال والتجارة، مصر.
- ايه محمد ابو زيد، (2015)، "الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي"، البنك المركزى المصري، المعهد المصرفي المصري، مطبوعات المعهد.
- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (2015)، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، صندوق النقد العربي.
- مجدى الامين نورين، (2015)، "الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول"، دار المنظمومة، العدد 77.
- معهد الدراسات المصرفية، (2016)، "الشمول المالي"، اضاءات مالية ومصرفية، الكويت.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- Akhil D., 2013, "Financial Inclusion: Issues and Challenges", Akgec International Journal Of Technology, Vol. 4, No. 2.
- Akudugu, Mamudu A., 2013, "The Determinants of Financial Inclusion in Western Africa: Insights from ghana", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.8.
- Alexandra Z., Weill L., (20016), "The determinants of financial inclusion in Africa", Review of Development Finance, vol,6.
- Alfred H., and Jansen S., (2010), “Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues”, Asian Development Bank Institute , ADBI Working Paper Series, No. 259.
- Allianz A., Gtz A., (2006), “Microinsurance: Demand and Market Prospects”, federal ministry for economic cooperation and development, india.
- Angela C., and Sergio A.,(2017), "A Simultaneous Model of Youth Entrepreneurship and Financial Inclusion Across Developing Countries", 2017 Southern Regional Science Association Conference and the 2016 Illinois Economic Association meetings.
- Arnold G., Gourene Z., and Mendy P., 2017, "Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach", Munich Personal RePEc Archive, MPRA, MPRA Paper No. 82251.
- Asli D., 2015, "The Global Findex Database 2014 Measuring Financial Inclusion around the World", world bank group, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, WPS7255.
- Bao Z., Zhai S., and He J., 2018, "Is the Development of China’s Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance", ProQuest, Vol. 10, Issue. 4.
- Besley T., Burchardi K., and Ghatak M., (2018), "The Gains from Financial Inclusion: Theory and a Quantitative Assessment", ESRC-DFID growth research program for financial support.

- Blaise G., (2016), "Measures of financial inclusion – a central bank perspective" , Irving Fisher Committee on Central Bank Statistics, IFC.
- Council of Economic advisers issue brief, 2016, "financial inclusion in the united states", united states.
- Garg S, Agarwal P., (2014), "Financial Inclusion in India – a Review of Initiatives and Achievements", IOSR Journal of Business and Management, Volume 16, Issue 6.
- Hassan, Shihadeh F., (2018), "How individual's characteristics influence financial inclusion: evidence from MENAP", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 11 Issue: 4.
- Joana, Vieira R., (2015), " Microcredit and Economic Development: Entrepreneurship Or Self-Employment?", Master of Science in Business Administration, ISCTE Business School, Departament of Marketing.
- Karaikudi, tamil N, (2015), "Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion – an Empirical Study with Special Reference to Canara Bank", indian journal of research-paripex, Volume.4, Issue : 9.
- Kunt, Asli D., and Klapper L., 2012, "Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database", The World Bank, Development Research Group,Finance and Private Sector Development Team, WPS6025.
- Ramji M., (2009), " Financial Inclusion in Gulbarga:Finding Usage in Access", Institute for Financial Management and Research, Working Paper Series No. 26.
- Morgan Peter J., (2014), "Financial Stability and Financial Inclusion", Asian Development Bank Institute ADBI, Working Paper Series, No. 488.
- Patwardhan A., Singleton K., and Schmitz K., (2018), "Financial Inclusion in the Digital Age", international finance corporation and stanford business.
- Ramakrishnan R., (2012), "Financial Literacy and Financial Inclusion", Swabhiman-Inclusive Growth and Beyond conference , Mumbai, India.
- Sarma M., and Jesim Pais, 2011, "Financial Inclusion and development", Journal of International Development, New Delhi, India.
- Swamya, V., (2018), "Reforms in Institutional Finance for Inclusive Growth in India", Institutions and Economies, India, Vol. 10, No. 1.
- Transition report, (2016), " Transition for all: equal opportunities in an unequal world".
- William A., Baanni, Shaibu A., and others, (2015), "factors influencing informal sector workers contribution to pension scheme in the tamale metropolis of ghana", Journal of Asian Business Strategy, Volume 5, Issue 2, 2015.
- Williams, Harley T., (2017), "role of financial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy", Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Vol. 7 Issue 5.
- World bank, (2014), "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014, Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative.
- http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview